

المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية: الصعوبات والتحديات Accounting treatment of Islamic financial products in Algerian banks: difficulties and challenges

عبد القادر حددي¹

¹ أستاذ محاضر قسم "ب"، المركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة، الجزائر.

تاريخ النشر: 2020/7/1

تاريخ القبول: 2020/3/13

تاريخ الاستلام: 2020/1/31

ملخص:

على ضوء النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الصعوبات المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية في ظل النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، والنظر في إمكانية الاستفادة من تجربة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) في تكييف الممارسات المحاسبية على مستوى البنوك الجزائرية مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية.

وتم التوصل من خلال نتائج البحث إلى وجود نقاط اختلاف جوهرية في الممارسات المحاسبية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الإسلامية، الأمر الذي يستوجب المبادرة إلى إصلاح جزئي أو كلي للنظام المحاسبي المالي بما يسمح للبنوك الجزائرية الراغبة في عرض خدمات مالية إسلامية بالمعالجة المحاسبية المناسبة للمنتجات المالية الإسلامية في ظل احترام الضوابط الشرعية والقانونية.

كلمات مفتاحية: المنتجات المالية الإسلامية، البنوك الإسلامية، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الإسلامية

تصنيف JEL: XN2، XN1.

Abstract:

On light of regulation N° 18-02 of November 4, 2018, which includes the rules of conducting banking operations related to participatory banking by banks and financial institutions. The research aims to shed light on the difficulties related to the accounting treatment of Islamic financial products in light of the financial accounting system (SCF) derived from international accounting standards (IAS/IFRS), and to show the possibility of benefiting from the

experience of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) in adapting accounting practices in Algerian banks with the characteristics of Islamic banking.

Keywords: Islamic financial products, Islamic Banks, SCF, Islamic accounting standards.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

abdelkader0242@gmail.com

مقدمة:

يمثل إصدار بنك الجزائر للنظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إيدانا رسميا للبنوك الجزائرية باعتماد المنتجات المالية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يطرح على هذه المؤسسات عدة تحديات قانونية ومالية ومحاسبية لتكييف تنظيمها الداخلي مع متطلبات هذا النوع الجديد من الخدمات المالية.

يفرض هذا النظام على المؤسسات المالية الرغبة في عرض منتجات مالية إسلامية توفير بعض الشروط للحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، من بينها ضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية الإسلامية، من خلال تعيين مستخدمين مخصصين حصريا لهذا النشاط، ومن خلال تجسيد الفصل المحاسبي بين شبك المالية الإسلامية (التشاركية) والأنشطة الأخرى للبنك. ويطرح تحقيق هذه الشروط -لا سيما ما يتعلق بالجانب المحاسبي- على الفاعلين والمهنيين جملة من التحديات، لعل أبرزها إيجاد إطار مناسب يضمن المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية، بما يستجيب للضوابط الشرعية التي تحكمها من جهة، وبما يحقق أهداف المحاسبة في تقديم معلومات مالية ملائمة وموثوقة وقابلة للفهم والمقارنة من طرف مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى.

إشكالية البحث

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي: كيف يمكن للبنوك الجزائرية ضمان المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية بما يستجيب للضوابط الشرعية ويحقق الالتزامات المحاسبية؟

انطلاقا من السؤال الرئيسي، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل النظام المحاسبي المالي الجزائري المستمد من المعايير المحاسبية الدولية قادر على ضمان المعالجة المحاسبية المناسبة للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؟
- 2- هل يوجد توافق بين الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية؟

3- كيف يمكن للبنوك الجزائرية الاستفادة من المعايير المحاسبية الإسلامية في تكييف ممارساتها المحاسبية (الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح) مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية؟
فرضيات البحث

في محاولة للإجابة على الأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: النظام المحاسبي المالي الجزائري المستمد من المعايير المحاسبية الدولية غير قادر على ضمان المعالجة المحاسبية المناسبة للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
الفرضية الثانية: لا يوجد توافق في الإطار المفاهيمي بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية.

الفرضية الثالثة: يمكن للبنوك الجزائرية الاستفادة من المعايير المحاسبية الإسلامية في تكييف ممارساتها المحاسبية مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية من خلال إصلاح النظام المحاسبي المالي.
أهمية البحث

يستمد البحث أهميته بالنظر إلى صدور النظام رقم 02-18 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، وشروع البنوك الجزائرية في توفير الشروط القانونية والتنظيمية والمحاسبية من أجل عرض وتسويق المنتجات المالية الإسلامية.
أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الصعوبات المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية على ضوء النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، واستقراء تجربة المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-Accounting & Auditing Organization for Islamic Financial Institutions)، والنظر في إمكانية الاستفادة من هذه المعايير في تكييف الممارسات المحاسبية على مستوى البنوك الجزائرية مع خصوصيات ومتطلبات الصيرفة الإسلامية.
محاور البحث

في محاولة لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية، يمكن تقسيمه إلى المحاور الآتية:
المحور 1- المنتجات المالية الإسلامية: التعريف، الخصائص والمحددات؛
المحور 2- المعايير المحاسبية الإسلامية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية؛
المحور 3- صعوبات المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية؛
المحور 4- عرض بعض المقاربات لتكييف النظام المحاسبي المالي مع خصوصيات وممارسات الصيرفة الإسلامية.

1. المنتجات المالية الإسلامية: التعريف، الخصائص والمحددات

تُعدّ المنتجات المالية الإسلامية أساس نشاط البنوك الإسلامية وجوهر وجودها، فبدون وجود حزمة متكاملة من المنتجات المالية الإسلامية التي يتم تطويرها على أساس حاجات السوق، لا يمكن لهذه المؤسسات أن تواصل تقديم خدماتها بفعالية.

1-1 تعريف المنتجات المالية الإسلامية

يقصد بالمنتجات المالية الإسلامية الصيغ والعقود والآليات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتضاهي في إمكانية تطبيقها ومرونتها المنتجات المالية المعاصرة، ولكنها تمتاز بالمبادئ والمميزات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي كالملكية والمشاركة، والغنم بالغرم، والخراج بالضمان (معي الدين، 2009، صفحة 7).

ويشمل المنتج المالي أنواع التصرفات المختلفة ومنها: المعاوضات كالمرابحة بأنواعها والصرف والإجارة والسمسرة والوكالة وغيرها، والمشاركات كالشركة والمضاربة والمزارعة والمساواة وغيرها، بالإضافة إلى التوثيق كالرهن والكفالة والضمان وغيرها، وأخيرا التصرفات غير الربحية كالزكاة والوقف والهبة والصدقة وغيرها (لعامرة، 2014، صفحة 3).

ويستند المنتج المالي إلى عقود مسماة أقر لها التشريع اسما يدل على موضوعها الخاص وأحكاما أصلية تترتب على انعقادها (عقود معينة مثل البيع والإجارة والشركة)، ولا يكفي اعتبار العقد من العقود المسماة أن يكون له اسم ما لم يقرر التشريع أحكاما خاصة به، أما العقود غير المسماة فهي التي لم تسم في الاصطلاح الفقهي باسم خاص يميزها عن غيرها، أو التي لم يرتب الفقه الإسلامي أحكاما خاصة بها (زيدان، 2018، صفحة 219).

وقد حدد التشريع الجزائري المنتجات المالية التي تعد أساس العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (التشاركية) كالآتي (النظام رقم 02-18، 2018): المrabحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

2-1 خصائص المنتجات المالية الإسلامية

إن أهم ما يميز المنتجات المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية هو استنادها إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وما ارتبط بهذه الأحكام من قواعد وضوابط فقهية خاصة بالمعاملات المالية بشكل عام، في حين أن أساس وجود المنتجات التقليدية هو تحقيق أهداف مالية من شأنها تعظيم الثروة وزيادة الأرباح، وليس لها ضوابط وأحكام تلتزم بها. وعموما تتميز المنتجات المالية الإسلامية بالخصائص الآتية (محمد، 2016، صفحة 52):

- المصادقية الشرعية: يقصد بها موافقة المنتجات المالية الإسلامية إلى أبعد حد ممكن في مرجعيتها وغاياتها، وإجراءاتها ووسائلها، للأحكام الشرعية والقواعد الفقهية وضوابط المعاملات المالية الإسلامية دون إخلال بالمقاصد الشرعية. ويعتبر عنصر الجودة الحقيقي للمنتجات المالية الإسلامية هو مدى انضباطها شرعياً، وأفضل وسيلة لضمان استمرار هذه الجودة والنوعية هو الالتزام بقرارات المجامع الفقهية والمعايير الشرعية، الأمر الذي يمنح العملاء الثقة والطمأنينة.

- الكفاءة الاقتصادية: يقصد بالكفاءة الاقتصادية تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، وهو ما توفره المنتجات المالية الإسلامية من خلال ميزتين أساسيتين هما:

- النطاق الأوسع للعائد: في ظل التمويل الإسلامي، يتفاوض المدخرون والمستثمرون على معدل لمشاركة الربح بين 0 و100 %، وبالمقارنة فإن مصدري الأدوات المالية التقليدية مضطرون إلى التفاوض على تقسيم العائد في نطاق أضيق بكثير لا يتجاوز الفرق بين سعري الفائدة على الإقراض والاقتراض؛

- تناسق الأهداف: يتميز التمويل الإسلامي بتناسق الأهداف بين المدخرين والمستثمرين، حيث يمكن تعبئة المدخرات من خلال تقديم نسب أعلى للمشاركة في الربح، ومؤكّد أن هذا الربح الذي يتقاسمه المدخرون والوسطاء يتكون من العائد الذي حصل عليه الوسطاء من المستثمرين بعد خصم جميع التكاليف بما في ذلك تكلفة التمويل. وفي الوقت نفسه، يمكن للوسطاء جلب المزيد من المستثمرين بأن يقدموا لهم معدلات أعلى للمشاركة في الأرباح.

3-1 محددات المنتجات المالية الإسلامية

لا يمكن اعتبار المنتجات التي يتم ابتكارها أو تطويرها من خلال الهندسة المالية الإسلامية ذات طبيعة إسلامية، إلا إذا كانت تخضع للمحددات الآتية (زيدان، 2018، صفحة 226):
المحدد الأول: الالتزام بشرط المشاركة في الربح أو الخسارة في نص واضح كامل لا يقبل التأويل، وذلك على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المعاوضات أو المشاركات.

المحدد الثاني: أن لا يعاد دفع الموارد المعبأة عن طريق الأوراق والأدوات المالية إلى مؤسسات تتعامل بنظام الفائدة في كل معاملاتها، كما لا يجب استثمار الموارد النقدية للأوراق والأدوات المالية الإسلامية في مشاريع تدر عوائد متفق عليها مقدماً على سبيل التأكيد، مع عدم المشاركة في مخاطرة النشاط الذي يدر هذه العوائد، فمثل هذه العوائد لا تختلف عن الفوائد.

المحدد الثالث: ضرورة استثمار الموارد التمويلية للأدوات المالية في مشاريع لها أولويات واضحة في مجال المصلحة العامة للمجتمع.

2. المعايير المحاسبية الإسلامية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية

استدعت خصوصية العمل المصرفي الإسلامي تطوير معايير محاسبية تستجيب للمتطلبات الشرعية وتحقق أغراض المحاسبة في المصدقية والدقة والشفافية، وهو ما بدأ تجسيده من خلال جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions) في إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة لهذه المؤسسات، والعمل على تأصيل المعاملات والتطبيقات المحاسبية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية، وتعزيز الرقابة على هذه المعاملات من الناحية الشرعية والفنية.

1.2 مميزات البنوك الإسلامية

تعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية تستخدم لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبما يخدم أفراد المجتمع وعدالة التوزيع، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي (نجم، 2010، صفحة 12).

ولتأكيد طبيعة ومميزات عمل البنك الإسلامي، يمكن إجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البيان	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
أساس التعامل	تقوم على أساس استبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.	تقوم على أساس الفائدة المصرفية.
الإيراد	تطبيق قاعدة (الغنم بالغرم) أي قبول الناتج سواء كان ربحاً أو خسارة، و(الخروج بالضمان) أي أن استحقاق الخراج أو الناتج سببه تحمل الضمان أي تحمل تبعه الهلاك، فالمنافع يستحقها من يكون هو المتحمل لخسارة هلاك الشيء.	الإيراد مبني على أساس الفائدة المصرفية، محدد ومتفق عليه مسبقاً.
النقود	وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة.	يتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة (تأجير النقود).
أشكال التمويل	البيع، الإجارة، المشاركة... إلخ.	الاقتراض في شكل قرض مباشر، أو

تسهيلات غير مباشرة.		
في صورة تبرعات.	في صورة تبرعات، وقرض حسن	التكافل الاجتماعي
لا يسمح بمهلة سداد ويُحتمل المدين فوائد تأخير.	إذا كان غير مماثل ومعه عذر شرعي يمهل، ولا يمكن زيادة الدين أو تعديل السعر، وقد يعفى أحيانا من المبلغ الضئيل.	إعسار المدين

المصدر: (جبر، 2017، صفحة 48)

2-2 نشأة المعايير المحاسبية الإسلامية

المعايير المحاسبية الإسلامية هي معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تأسست عام 1991 بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة في الجزائر بتاريخ 1 صفر 1410 هـ الموافق لـ 26 فبراير 1990، وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411 هـ الموافق لـ 27 مارس 1991 في دولة البحرين، وهي منظمة غير ربحية تهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق التوافق والتجانس بين الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية التي تقدم منتجات وخدمات مالية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى توفير المعايير الإرشادية بما يدعم نمو الصناعة المالية الإسلامية وتطويرها، وتم لحد الساعة إصدار 98 معيارا في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدها البنوك المركزية في مجموعة من الدول العربية وغيرها باعتبارها إلزامية وإرشادية (الأيوبي، نبذة تعريفية، 2019):

- المعايير الشرعية: وتتكون حاليا من 58 معيارا، ومن أمثلتها المراجعة للأمر بالشراء، الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك، السلم والسلم الموازي،...إلخ.
- معايير المحاسبة: وتتكون حاليا من 26 معيارا، مثل العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، وحسابات الاستثمار، والمراجعة والمراجعة للأمر بالشراء،...إلخ.
- معايير المراجعة: وتتكون حاليا من 5 معايير، مثل هدف المراجعة ومبادئها، وتقرير المراجع الخارجي، فحص مدى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية،...إلخ.
- معايير الحوكمة: وتتكون حاليا من 7 معايير، وتشمل مثلا الرقابة الشرعية، والرقابة الشرعية الداخلية، ولجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية،...إلخ.
- معايير أخلاقيات العمل: وتتكون من 2 معيارين هما: ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، وميثاق أخلاقيات العاملين فيها.

2-3 آلية إعداد وتطوير المعايير المحاسبية الإسلامية

تقوم المنهجية التي تعتمدها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعداد وتطوير المعايير المحاسبية الإسلامية على النظر فيما توصلت إليه المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ثم عرضها على الضوابط الشرعية التي تحكم عمليات الصيرفة الإسلامية. وبناء على ذلك يتم اتخاذ أحد القرارات التالية (تومي، 2013):⁹

أ. قبول المعايير المحاسبية الدولية التي لا تخالف الضوابط الشرعية: لا يطرح تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية مسائل الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تعتبر كافية لمعالجة بعض النواحي الخاصة بعمليات البنوك الإسلامية، لذلك فإن الهيئة لا تطرح في هذه الحالة معايير مقابلة للمعايير الدولية، ويسمح للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعتمد معايير الهيئة اتباع معايير المحاسبة الدولية الملائمة.

ب. رفض المعايير المحاسبية الدولية التي تخالف الضوابط الشرعية: في بعض الحالات يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك الإسلامية إلى مسائل تتعلق بالامتثال والالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، بينما في حالات أخرى، تكون هذه المعايير غير شاملة للنواحي التي ينفرد بها العمل المصرفي الإسلامي، لذلك في مثل هذه الحالات، تصدر الهيئة معايير لتطبيقها على الجوانب التي تغطيها معايير المحاسبة الدولية دون مراعاتها لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، وبالتالي فإن تلك المعايير المحاسبية الدولية التي يتم رفضها كونها تخالف الضوابط الشرعية تشكل تحدياً أمام البنوك الإسلامية خاصة إذا كانت تنشط في بيئة تقليدية تلزمها علمياً.

ج. تطوير معايير جديدة في حالة الممارسات والعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية: ويتعلق الأمر بالمعاملات التي تنفرد بها البنوك الإسلامية، حيث تقوم الهيئة بإصدار معايير لتطبيق على هذا النوع من المعاملات مثل معيار المربحة والمربحة للأمر بالشراء، التمويل بالمضاربة، التمويل بالمشاركة، الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، الزكاة... إلخ. كما توجد مجموعة من معايير المحاسبة الدولية التي لا تقدم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بديلاً عنها كونها تتعلق بعمليات محرمة شرعاً مثل معيار تكاليف الاقتراض.

2-4 الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الإسلامية ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية يُعرّف الإطار المفاهيمي (التصوري) المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية، كما يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في هذه المعايير.¹⁰

2-4-1 القوائم المالية

تُمثّل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي، وتقدم معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها ومستوى أدائها ووضعية خزintها في نهاية الدورة المالية، بهدف خدمة مستخدمي المعلومة المالية داخل وخارج المؤسسة.

ويمكن من خلال الجدول الآتي إجراء مقارنة بين القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية وحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

الجدول رقم 2: مقارنة بين القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية وحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	حسب هيئة AAOIFI
- قائمة المركز المالي (الميزانية)؛	- قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل (حساب النتائج)؛	- قائمة الدخل؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛	- قائمة التغيرات في أصحاب حقوق الملكية؛
- قائمة التدفقات النقدية؛	- قائمة التدفقات النقدية؛
- الملاحق.	- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة؛
	- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات؛
	- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن.

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بعدد من المراجع: (الجعارات، 2015) و (الأيوبي هـ، 2007)¹¹. من خلال هذا الجدول، يتضح أن القوائم المالية للبنك الإسلامي وفق معايير المحاسبة الإسلامية تشبه إلى حد ما القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مع وجود قوائم مالية خاصة تعبر عن الوظيفة الاجتماعية للبنك الإسلامي، مثل قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن. وينبغي الإشارة أن القوائم المالية للبنك الإسلامي تتميز عن القوائم المالية للبنك التقليدي في بعض النقاط كالآتي:

- تتميز قائمة المركز المالي في البنوك الإسلامية بوجود بند "حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة" والتي يقصد بها القيمة المتبقية لأصحاب تلك الحسابات في تاريخ قائمة المركز المالي من المبالغ التي يتسلمها البنك، بعد حسم مسحوباتهم منها وإضافة ما يخصهم من الأرباح أو تنزيل ما يخصهم من الخسائر الناتجة عن الاستثمار، ولا يعتبر عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها في

حالة الربح مصروفا محملا على دخل البنك، كما لا يعتبر في حالة الخسارة إيرادا مضافا إلى دخل البنك الإسلامي، وإنما يعتبر تخصيصا بمقدار حصة أصحاب الحسابات في ربح أو خسارة الاستثمار؛ - تحتوي قائمة الدخل في البنك الإسلامي على بنود الإيرادات، وكافة بنود المصاريف الخاصة بالدورة المالية وكذلك المكاسب (الأرباح) والخسائر، والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والذي لا يوجد في البنوك التقليدية. كما أن الإيرادات تصنف إلى: إيرادات الاستثمار (إيرادات استثمار أموال البنك الذاتية، وإيرادات الاستثمار المشتركة، وإيرادات الاستثمار المقيدة)، وإيرادات الخدمات المصرفية، والإيرادات الأخرى بما لا يتشابه مع البنك التقليدي.

2-4-2 أهداف القوائم المالية

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3: مقارنة بين أهداف القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية وحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	حسب هيئة AAOIFI
- معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها من خلال قائمة الميزانية؛	- معلومات عن التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في عملياته ومعاملاته؛
- معلومات حول أداء المؤسسة من خلال حساب النتائج وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة؛	- معلومات عن موارد البنك والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد؛
- معلومات عن التغيرات في حقوق أصحاب الملكية من خلال قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة؛	- معلومات تساعد الجهة المختصة على تحديد الزكاة الواجبة في أموال البنك وأوجه صرفها؛
- معلومات حول قدرة المؤسسة حول توليد النقدية وقدرتها على سداد التزاماتها من خلال قائمة التدفقات النقدية.	- معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية؛
	- معلومات عن أداء البنك تجاه المسؤولية الاجتماعية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بعدد من المراجع: (الجعارات، 2015) و (الشاعر، 2010)¹².

من خلال هذا الجدول، يمكن تحديد التباين في أهداف القوائم المالية بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، والتي تركز بالإضافة إلى الجوانب المالية والمحاسبية، على الجوانب

الأخلاقية المتعلقة بمدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى التزام البنك بدوره الاجتماعي (الزكاة، الصدقات،...).

2-4-3 الفرضيات المحاسبية

يقوم الفكر المحاسبي على فرضيتين أساسيتين هما: استمرارية النشاط ومحاسبة الالتزام، ويمكن القيام بمقارنة بين الفرضيات الأساسية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية والفرضيات الأساسية المعتمدة من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 4: مقارنة بين الفرضيات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية وحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	حسب هيئة AAOIFI
استمرارية النشاط: يتم إعداد القوائم المالية على أساس فرضية استمرار المؤسسة في نشاطها في المستقبل، وفي ظروف عادية (عدم وجود نية للتصفية).	استمرارية النشاط: تقرر أحكام الشريعة الإسلامية هذا الفرض بما لا يضر بأحد، وأضاف له الفقهاء ما يسمى بالتنضيض الحكمي في بعض أنواع المؤسسات للتعامل مع استمرارية المؤسسة لتحديد حقوق كل طرف بعدالة.
محاسبة الالتزام: تسجل الأحداث الاقتصادية محاسبيا بمجرد حدوثها وليس الانتظار حتى الدفع أو القبض الفعلي للنقود وأشباه النقود.	(التنضيض الحكمي: التعبير عن الموجودات بالقيمة السوقية المتوقعة تحقيقها لتحديد حقوق كل طرف بعدالة).
الوحدة المحاسبية (الشخصية المعنوية): الذمة المالية للمؤسسة مستقلة ومنفصلة عن الذمة المالية للمالكين.	ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس: تعني أن القوة الشرائية لوحدة النقد ثابتة وأن التغيرات فيها خلال الدورة المحاسبية غير جوهرية.
	الدورية: أي تقسيم عمر الوحدة المحاسبية إلى فترات دورية بغية إعداد التقارير المالية التي تستخدم لتزويد الأطراف المعنية بمعلومات تمكنهم من تقييم أداء الوحدة المحاسبية، مع مراعاة حولان الحول بالنسبة للزكاة التي تفرض كل سنة قمرية.
	الوحدة المحاسبية: ارتأى الفقهاء المعاصرون جواز أن يكون للبنوك الإسلامية ذمة مستقلة عن

مالكها، وبالتالي يكون لها شخصية معنوية تشكل وحدة محاسبية مستقلة، مع وجود وحدات محاسبية فرعية ينبغي التمييز بين أصولها وخصومها مثل: صندوق الزكاة، القرض الحسن، الاستثمارات المفيدة.	
--	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بعدد من المراجع: (بوتين، 2010) و (الأيوفي هـ، 2007). من الجدول أعلاه، يمكن القول أن هناك توافق في الفرضيات المحاسبية بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، مع الإشارة إلى خصوصية فرضية الاستمرارية في البنوك الإسلامية من خلال إدراج مفهوم التنضيق الحكي لتحديد حقوق كل طرف بعدالة.

4-4-2 الخصائص النوعية للمعلومة المالية

الخصائص النوعية للمعلومة المالية هي الصفات الواجب توفرها في القوائم المالية، حتى تكون ذات جودة وفائدة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، ويمكن مقارنة هذه الخصائص بين مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 5: مقارنة بين الخصائص النوعية للمعلومة المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية وحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	حسب هيئة AAOIFI
الموثوقية (المصدقية): تعتبر المعلومات ذات مصداقية وموثوقة فيها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين في إعطاء صورة صادقة عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله من الأحداث الاقتصادية بدرجة معقولة.	الموثوقية: قدرة المعلومات المالية على منح الثقة والاعتمادية لمستخدمي هذه المعلومات، وتتسم المعلومات الموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها ب: الإظهار العادل، الموضوعية والحياد.
الملاءمة: تعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا	الملاءمة: لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدم تلك المعلومات، وتتحقق

الملاءمة بتوفر الصفات التالية: القدرة على التنبؤ، التحقق من التنبؤ، التوقيت الملائم. القابلية للفهم: يدعو المنهج الإسلامي إلى مراعاة أحوال المخاطبين، ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إلا إذا كانت مفهومة للمستخدمين. القابلية للمقارنة: تساعد هذه الخاصية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من المقارنة بين أداء البنك الإسلامي من فترة إلى أخرى، وكذلك بين أداء البنك الإسلامي والبنوك الأخرى في نفس القطاع.	كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم. القابلية للفهم (الوضوح): المعلومة القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات، فالمعلومة المالية تسمح لمستخدمها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها. القابلية للمقارنة: يقصد بهذه الخاصية أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الطرق والأساليب المحاسبية من عام لآخر، وللمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، مما يسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات.
--	---

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بعدد من المراجع¹⁴.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن هناك توافق في الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية وهيئة (AAOIFI)، لأن هذه الخصائص النوعية تعبر عن أهداف المحاسبة عموماً في توفير قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة، وتقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

2-4-5 المبادئ المحاسبية

المبادئ المحاسبية هي القواعد التي تحدد طرق الاعتراف بالعمليات المحاسبية وتقييمها وتسجيلها وعرضها في القوائم المالية، ويمكن من خلال الجدول التالي توضيح مدى توافق أهم المبادئ المحاسبية المقبولة دولياً مع المحاسبة الإسلامية:

الجدول رقم 6: مدى توافق المبادئ المحاسبية المقبولة دولياً مع المحاسبة الإسلامية

المدى التوافق مع المحاسبة الإسلامية	المبادئ المحاسبية
-------------------------------------	-------------------

التكلفة التاريخية	لا يتلاءم مع خصوصيات المعاملات المالية الإسلامية خاصة في حالة الشراكة، حيث يجب إعداد القوائم المالية بالقيمة الجارية لضمان حقوق جميع الأطراف بعدالة، إضافة إلى حساب الزكاة.
استمرارية الطرق المحاسبية	لا يتعارض مع مبادئ المحاسبة الإسلامية، لأنه يضمن تحقيق العدالة في المراقبة والمقارنة، بما يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.
الحيطة والحذر	عملا بهذا المبدأ، يتم الاعتراف بالأعباء والخسائر المتوقعة ولا يتم الاعتراف بالإيرادات المتوقعة حتى تتحقق فعليا، أما في المحاسبة الإسلامية يتم الاعتراف بجميع أنواع الإيرادات سواء كانت محققة أو غير محققة مثل (أرباح إعادة التقدير، أرباح بضاعة آخر المدة غير المباعة)، ويتم أخذ الأرباح غير المحققة بالاعتبار في حالة التنضيق الحكمي.
الإفصاح الشامل	يتوافق مع المحاسبة الإسلامية، لأنه يهدف أساسا إلى تحقيق الصدق في القوائم المالية.
استقلالية الدورات المحاسبية	لا تتعارض مع المحاسبة الإسلامية، طالما أن أصحاب المؤسسة يتحملون نتائج الأعمال غنما وغرما.

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بعدد من المراجع¹⁵.

يلاحظ من الجدول وجود بعض الاختلافات الواضحة في عدد من المبادئ المحاسبية مثل مبدأ التكلفة التاريخية، ومبدأ الحيطة والحذر (فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد)، مما يطرح تساؤلات حول إمكانية اعتماد البنوك الإسلامية على المعايير المحاسبية الدولية في إعداد وعرض قوائمها المالية.

3- صعوبات المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية

تطبق البنوك الجزائرية النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) منذ الفاتح يناير 2010، وبالتالي فإن الصعوبات التي تواجه البنوك الجزائرية في المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية هي نفسها الصعوبات التي تصادف أي بنك إسلامي يطبق المعايير المحاسبية الدولية.

وسيتم تقديم أمثلة عن الصعوبات المحتملة من حيث الاعتراف (الإثبات)، القياس (التقييم)، العرض والإفصاح للعمليات المحاسبية المتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية.

1-3 الاعتراف

يمكن تحديد بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجه البنوك الجزائرية الراغبة في اعتماد المنتجات المالية الإسلامية عند الاعتراف بالعمليات المتعلقة بها في الدفاتر المحاسبية من خلال الأمثلة التالية:

- بالنسبة للاعتراف بالإيراد، يتم حسب المعايير المحاسبية الدولية (IAS 18) الذي حل محله IFRS 15 ابتداء من 2018/01/01) الاعتراف فقط بالإيراد المتحقق فعلا (مثلا عند بيع سلعة أو تقديم خدمة) ولا يتم الأخذ بالاعتبار الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم عملا بمبدأ الحيطة والحذر. بينما في المحاسبة الإسلامية يتم الاعتراف بجميع أنواع الإيرادات سواء كانت محققة أو غير محققة بشرط أن يكون المال متقوما (المال المتقوم هو المال المملوك بالحيازة أو المال الذي يجوز التصرف فيه¹⁶)، فالربح المتحقق من عقود صحيحة شرعا كالمضاربة هو مال متقوم، أما الفوائد المتأتية من الربا فهي مال غير متقوم، ويتم أخذ الأرباح غير المحققة بالاعتبار في حالة التنضيض الحكمي (التنضيض الحكمي هو التعبير عن الموجودات أو الأصول بالقيمة السوقية المتوقعة تحقيقها لتحديد حقوق كل طرف بعدالة¹⁷).

- بالنسبة للإيجار التمويلي، يتم الاعتراف بالأصول المؤجرة وفق هذه الصيغة حسب المعايير المحاسبية الدولية (IAS 17) الذي حل محله IFRS 16 ابتداء من 2019/01/01) في دفاتر المستأجر كأصول ثابتة نظرا لانتقال المنافع والأخطار وتقيد بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية عن طريق استخدام معدل الفائدة الضمني، أما المؤجر فيثبت العملية بمثابة توظيف مالي طويل الأجل ويقوم بإقفال حساب الأصل في دفاتره. بينما يرى المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 أن معاملة أصول الإجارة المنتهية بالتمليك هي نفسها معاملة أصول الإجارة التشغيلية طالما أن الأصول ما تزال ملكا للمؤجر ويتم إثباتها كإيرادات للمؤجر ومصاريف للمستأجر.

2-3 القياس

يتضمن القياس تحديد المبلغ النقدي الذي تقيد به عناصر الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الدفاتر المحاسبية وضمن القوائم المالية للمؤسسة، ويمكن توضيح بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجه البنوك الجزائرية عند اعتماد المنتجات المالية الإسلامية فيما يخص القياس من خلال جدول مقارنة بين أساليب القياس حسب المعايير المحاسبية الدولية وحسب معايير المحاسبة الإسلامية: الجدول رقم 7: مقارنة بين أساليب القياس حسب المعايير المحاسبية الدولية وحسب معايير المحاسبة الإسلامية

المعايير المحاسبية الدولية	معايير المحاسبة الإسلامية
التكلفة التاريخية: القيمة الدفترية التي تقيد بها عناصر القوائم المالية عند تاريخ الشراء أو تاريخ الإنتاج، وتبقى مسجلة بها إلى غاية خروجها من المؤسسة.	التكلفة التاريخية: تتمثل التكلفة التاريخية في القيمة العادلة للموجود في تاريخ اقتنائه بما في ذلك المبالغ التي يتحملها البنك الإسلامي لتهيئة الموجود للاستخدام والتصرف.
القيمة الجارية: القيمة السوقية لعنصر من	القيمة العادلة: السعر الذي تم على أساسه

عناصر القوائم المالية وغالبا ما تطبق على تقييم الاستثمارات المالية للمؤسسة في مؤسسات أخرى. القيمة القابلة للتحصيل: القيمة الأعلى بين سعر البيع الصافي (القيمة العادلة) لأصل ما وقيمتها النفعية.	التبادل بين البنك والطرف الآخر عند اقتناء الموجود عن طريق الشراء، ويقصد بها القيمة السوقية بين أطراف لا تربطهم مصالح مشتركة عند اقتناء الموجود نتيجة لعملية تحويلية غير تبادلية.
القيمة النفعية: القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الاستخدام المستمر للأصل وخروجه عند نهاية مدته النفعية.	القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها: عدد الوحدات النقدية التي يمكن الحصول عليها من تحويل موجود (أصل) إلى نقد، أو عدد الوحدات النقدية الواجب دفعها لتسديد التزام معين.
القيمة الحالية: القيمة المحينة للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة أو الخارجة باستخدام معامل التخصيم أو معدل الفائدة الضمني.	التنضيض الحكمي: يعبر التنضيض الحكمي عن تقويم الموجودات من عروض المضاربة للوصول إلى القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها فيما لو بيعت وقت التقويم.
القيمة الحقيقية (العادلة): القيمة التي يمكن أن يتم بها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف على دراية كافية وموافقة وضمن شروط المنافسة الاعتيادية.	

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بعدد من المراجع¹⁸.

3-3 العرض والإفصاح

تم التطرق للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية ومميزاتها وأهم بنودها في عنصر سابق. ونظرا لأهمية الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، سنقوم من خلال الجدول الآتي بإجراء مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (عرض القوائم المالية) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم 1 (العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالإفصاح العام في القوائم المالية:

الجدول رقم 8: مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم 1

المعيار المحاسبي الدولي رقم 1	المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 1
يجب أن يتم الإفصاح في القوائم المالية عن:	يجب أن يتم الإفصاح في القوائم المالية للبنك أو
- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الميزانية (المركز المالي) أو في الملاحق؛	المؤسسة المالية الإسلامية عن:
- المعلومات التي يجب عرضها في صلب حساب	- المعلومات الأساسية للبنك؛
	- السياسات المحاسبية والتغيرات فيها؛

- المكاسب أو المصاريف المخالفة للشريعة إن وجدت وكيفية التخلص منها؛ - مصادر وتوزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها؛ - الأرصدة التعويضية لدى الغير؛ - مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملية الأجنبية؛ - الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي؛ - الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي؛ - الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي؛ - موجودات البنك المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة كضمان للالتزامات البنك؛ - الطريقة المستخدمة لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها والبنك بصفته مضاربا أو مديرا للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله أو بدون مشاركة؛ - الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة.	- النتائج (قائمة الدخل) أو في الملاحق؛ - التغيرات في حقوق المساهمين؛ - المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة؛ - السياسات المحاسبية؛ - التغيرات في السياسات المحاسبية؛ - الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية؛ - فرضية الاستمرارية وأي استثناءات متعلقة بها.
--	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بعدد من المراجع¹⁹.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- يتفق كل من المعيار المحاسبي الدولي والمعيار الإسلامي في الإفصاح عن المتطلبات الدنيا من المعلومات على غرار: السياسات المحاسبية والتغير في السياسات المحاسبية، الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال السنة المالية، والبنود الرئيسية المتضمنة في القوائم المالية دون إغفال الخصوصيات التي تميز عمل البنك الإسلامي.

- لم يتطرق المعيار المحاسبي الإسلامي إلى المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة.

- لم يتطرق المعيار المحاسبي الدولي إلى العديد من متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الإسلامي، نظرا لكونه يطبق في جميع المؤسسات عكس معايير المحاسبة الإسلامية التي تطبق في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فقط.

4- عرض بعض المقاربات لتكييف النظام المحاسبي المالي مع خصوصيات وممارسات الصيرفة الإسلامية

من خلال دراسة تجربة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في إعداد وتطوير معايير المحاسبة الإسلامية، يمكن ملاحظة المراحل الرئيسية التالية²⁰:

أ- التعرف على الضوابط الشرعية في كل منتج مالي إسلامي، وإدراك وفهم كل مدلولاته المحاسبية؛
ب- دراسة المعايير الدولية المتعلقة بالعقود المالية المشابهة، وتحديد متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحديد مدى ملاءمتها لطبيعة ممارسات البنوك الإسلامية؛

ج- تبني المعايير الدولية التي تتوافق مع الضوابط الشرعية وطبيعة ممارسات البنوك الإسلامية؛
د- تطوير معايير محاسبية جديدة بالنسبة للمسائل التي لم تعالجها المعايير المحاسبية الدولية، أو لمعالجة المسائل التي تتناقض معالجتها وفق المعايير المحاسبية الدولية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

قياسا بالمعايير المحاسبية الإسلامية التي تلقى قبولا متزايدا في أوساط المؤسسات المالية الإسلامية على الصعيد الدولي، ونظرا لكون الجزائر تتبنى النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، فإنه يمكن للبنوك الإسلامية الجزائرية والهيئات الإشرافية (البنك المركزي، المجلس الوطني للمحاسبة...) الاستفادة من تجربة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في مسار إصلاح النظام المحاسبي المطبق في البنوك الجزائرية بما يراعي خصوصيات وممارسات الصيرفة الإسلامية. ويمكن في هذا الشأن اقتراح المقاربات التالية:

1-4 المقاربة الأولى: إعداد نظام محاسبي مالي خاص بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، يتوافق مفاهيمها وإجرائها مع آخر ما وصلت إليه المعايير المحاسبية الإسلامية، بما يضمن مطابقة الممارسات المحاسبية (الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح) للضوابط الشرعية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية من جهة، وبما يحقق أهداف المحاسبة في إصدار قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة وتعبير بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة من جهة أخرى. كما ينبغي وضع مخطط للحسابات يعتمد في تنميته على طريقة هيكلية حسابات النظام المحاسبي المالي مع مراعاة خصوصية بعض العمليات المحاسبية التي تميز حصرا البنوك الإسلامية، لما في ذلك من فائدة على توحيد الإجراءات المحاسبية وسهولة تقديم المعلومات المالية ومراقبتها.

2-4 المقاربة الثانية: إصلاح جزئي للنظام المحاسبي المالي، يتضمن إضافة باب خاص بالمنتجات المالية الإسلامية وطريقة معالجتها المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية الإسلامية، نظرا لعدم توفر إمكانية ذلك في النظام المحاسبي المالي ساري المفعول، مع اعتماد نفس المعالجات المحاسبية الواردة في SCF بالنسبة للعمليات التي تتلاءم مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية ولا تتنافى مع الضوابط الشرعية، واقتراح قوائم مالية خاصة بالبنوك الإسلامية تلبى متطلبات الإفصاح الأساسية (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق، قائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض الحسن، قائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة والصدقات، قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة).

3-4 المقاربة الثالثة: يمكن لفترة انتقالية تسبق إصلاح النظام المحاسبي المالي، إعداد آلية للانتقال من قوائم مالية معدة وفقا للنظام المحاسبي المالي إلى قوائم مالية معدة وفقا للمعايير المحاسبية الإسلامية، وينبغي أن يتم ذلك تحت إشراف المجلس الوطني للمحاسبة وبمشاركة خبراء متخصصين في الصيرفة والمحاسبة الإسلامية وبالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، شريطة أن تستوفي القوائم المالية الجديدة متطلبات الإفصاح الضرورية في ممارسات البنوك الإسلامية، وأن تستجيب للشروط القانونية المفروضة من الهيئات الإشرافية كالبنك المركزي.

الخاتمة

يعتبر توفير إطار محاسبي يراعي خصوصيات وممارسات الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك الجزائرية مطلباً ضرورياً لتعزيز الثقة والمصداقية بين الفاعلين في الحقل المالي (المستثمرون، المسكرون، العملاء، الهيئات الإشرافية)، الأمر الذي يطرح على الخبراء والمهنيين في المحاسبة تحدياً ملحا من أجل إيجاد الصيغة المثلى لتحقيق التوافق في الممارسات المحاسبية للبنوك الجزائرية مع الضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية من جهة، والاستجابة لمتطلبات الشفافية والإفصاح في القوائم المالية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، تناول البحث بالدراسة والتحليل أهم الصعوبات التي تواجه البنوك الجزائرية في سيورة المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية في الوقت الراهن، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين الإطار المفاهيمي وطرق الاعتراف والقياس وأساليب العرض والإفصاح للنظام المحاسبي المالي ساري المفعول المستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، والإطار المفاهيمي وطرق الاعتراف والقياس وأساليب العرض والإفصاح لهيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية (AAOIFI) التي تمثل التجربة الوحيدة على الصعيد الدولي لإصدار معايير محاسبية موحدة للعمل المصرفي الإسلامي، وتم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

- المعايير المحاسبية الدولية عموماً والنظام المحاسبي المالي خصوصاً غير قادر على معالجة وإدراك الجوانب الدقيقة الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وذلك نظراً لخصوصية النشاط والدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية، والمتمثل في المتاجرة في الأموال ضمن قواعد الشريعة الإسلامية على أساس قاعدتي (الخراج بالضمان) و(الغنم بالغرم)؛
- وجود توافق نسبي في الإطار المفاهيمي بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، من حيث الفرضيات والخصائص النوعية للمعلومة المالية، مع ملاحظة بعض الخصوصيات فيما يتعلق بالقوائم المالية التي تعبر عن الوظيفة الاجتماعية للبنك الإسلامي (قائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض الحسن، صندوق الزكاة،...)، بالإضافة إلى انفراد المعايير المحاسبية الإسلامية بمفهوم (التنضيض الحكمي) الذي يقصد به التعبير عن الموجودات أو الأصول بالقيمة السوقية المتوقع تحقيقها لتحديد حقوق كل طرف بعدالة؛
- وجود اختلاف واضح في عدد من المبادئ المحاسبية بين المعايير الدولية والمعايير الإسلامية مثل مبدأ التكلفة التاريخية، ومبدأ الحيطة والحذر (فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد)، مما يطرح تساؤلات حول إمكانية اعتماد البنوك الإسلامية على المعايير المحاسبية الدولية في إعداد وعرض قوائمها المالية؛
- ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن المنتجات المالية الإسلامية في القوائم المالية للبنوك الجزائرية، وذلك من خلال إسراع الهيئات الإشرافية كالبنك المركزي والمجلس الوطني للمحاسبة في عملية إصلاح جزئي أو كلي للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع خصوصيات وممارسات الصيرفة الإسلامية، والاستفادة من تجربة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مسار الإصلاح.
- على ضوء هذه النتائج، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:
- تشكيل فريق من الخبراء في ميدان المحاسبة والصيرفة الإسلامية تحت إشراف المجلس الوطني للمحاسبة، يتكفل بتحديد الآليات المناسبة لضمان المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية، من خلال النظر فيما توصلت إليه المعايير المحاسبية الإسلامية، وإسقاطها على واقع الممارسة المحاسبية في البنوك الجزائرية.
- العمل على تنميط العمليات المحاسبية في البنوك الإسلامية أي توحيد الإجراءات والممارسات المحاسبية وفق الضوابط الشرعية إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة بالنسبة لنفس المنتج المالي الإسلامي بين بنك إسلامي وآخر، مما يسمح بالتحكم الجيد في العمليات المحاسبية وسهولة فهم المعلومات المالية ومقارنتها.